

مقططف من محضر جلسة مجلس بلدية بيروت رقم ٢٠٠٢/٢٠ تاريخ ٢٠٠٢/٩/١٧

القرار رقم (٦٢٠)

تحديد تعويضات رئيس المجلس البلدي ونائب الرئيس .

ان مجلس بلدية بيروت المنعقد في جلسة قانونية مكتملة النصاب ، برئاسة اكبر الاعضاء

سناً السيد فؤاد العود ،

بناء على الدعوة رقم ٢٦٢٧ / م تاريخ ٢٠٠٢/٩/٦ ،

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ١١٨ تاريخ ٧٧/٦/٣ وتعديلاته (قانون البلديات)

لاسيما المادة ٧٣ منه التالي نصها :

" يحق لرئيس ونائب رئيس البلدية ان يتلقاً تعويضاً تمثيل وانتقال يحدده المجلس البلدي

ويبكون مناسباً مع أهمية الجهد الذي يقضيه كل منهما في تصريف شؤون البلدية " .

بناء على احكام قانون المحاسبة العمومية الصادر بالمرسوم رقم ١٤٩٦٩ تاريخ

٦٣/١٢/٣٠ وتعديلاته ،

بناء على تعليم سلطة الرقابة الادارية رقم ٤/٥ تاريخ ٢٠٠٠/٤ المتضمن ان

التعويضات المخصصة للرئيس ونائبه تخضع لسنوية الموازنة مما يستدعي صدور قرار عن

المجلس البلدي وتحديدها سنة فسنة وابداعها سلطة الرقابة للتصديق عملاً بأحكام المادة ٦٢ من

قانون البلديات ،

وحيث ان تعويض التمثيل والانتقال المحدد لكل من رئيس المجلس البلدي بمبلغ

٤،٠٠،٠٠،٠٠٠ ل.ل. ولنائب الرئيس بمبلغ ٢،٥٠،٠،٠٠٠ ل.ل. لم يعد يتلائماً مع ما طرأ

من ازدياد للمهام المطلوب منها تأديتها في الظروف الحاضرة في مدينة بيروت ، الأمر الذي

يفرض على رئيس المجلس البلدي ونائبه صرف اوقات طويلة لمهماتها ، اضافة الى ارتباط بلدية

بيروت بعدها منظمات دولية واقليمية ومدن مما يحتم على الرئيس ونائبه ان يكونا جاهزين للعمل

بصورة دائمة لتأمين حسن سير العمل البلدي بصورة منتظمة ،

وحيث يرى المجلس البلدي تعديل التعويضات المقررة للرئيس ونائب الرئيس لتصبح

٦،٠٠،٠،٠٠٠ ليرة لبنانية للرئيس و ٤،٥٠،٠،٠٠٠ ليرة لبنانية لنائب الرئيس ، وتأمين الاعتمادات

اللزامية لتغطية قيمة الزيادة حتى نهاية العام الحالي ،

وبعد المداولة ،

فقرة:

المادة الاولى: ينفل من مال الاحتياط العام مبلغ قدره ١٢،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل. (اثني عشر مليون ليرة لبنانية) من الجزء ١ الفصل ٣ البند ٣ الفقرة ١ "تعويضات الرئاسة".

المادة الثانية: يحدد التعويض الشهري "تمثيل وانتقال" لكل من رئيس المجلس البلدي ونائب الرئيس وفقاً للآتي :

رئيس المجلس البلدي ٦،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل. (ستة ملايين ليرة لبنانية)

نائب رئيس المجلس البلدي ٤،٥٠٠،٠٠٠ ل.ل. (اربعة ملايين وخمسماية ألف ليرة لبنانية).

المادة الثالثة: الطلب الى الادارة عدم وضع هذا القرار موضع التنفيذ الا بعد حجز النفقة الازمة وتأشير المراقب العام بصورة مسبقة.

المادة الرابعة: ينشر ويبلغ هذا القرار حيث تدعوه الحاجة بعد الموافقة عليه من سلطة الرقابة الادارية.

صدر عن مجلس بلدية بيروت

بتاريخ ٢٠٠٢/٩/١٧

رئيس مجلس

فؤاد العسّود

القرار رقم ٦٨ تاريخ ٢٠٠٢/٩/١٧

صادر عن

وزير الداخلية والبلديات
السياسة المصرفية

